

كان يصل اليها خلال عقد من الزمان في فترة سابقة، وقد استمر الأمر كذلك في الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، و١٩٩١، لكن معدلات الهجرة بدأت في الانخفاض منذ بداية العام ١٩٩٢، ويُنْتَظَر أن تستمر في الانخفاض^(٤)، كما يُنْتَظَر أن تزداد أعداد الهجرة المضادة.

أدت هذه الهجرة الى نتائج عدّة تتعلّق بالقضية الفلسطينية، أولها انها زادت من حدة النزاع حول الموارد، سواء أكانت هذه الموارد طبيعية مثل الماء والغذاء والمعادن، أو مالية بمعنى الاعتمادات المالية لتطوير الانتاج والخدمات، أو بالنسبة لفرص العمل؛ إذ ان هذه الهجرة تستوعب فرصاً للعمل كان يقوم الفلسطينيون بها. وثانيها، ان هذه الهجرة تزيد من تعقّد المشكلة بانها تضيف واقعاً جديداً، بمعنى ان يصبح من واجب من يتصدى لاجراء تسوية للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي عموماً أن يجد حلاً لأوضاع هؤلاء المهاجرين الجدد، سواء أكان ذلك من طريق استيعابهم أو إعادة تهجيرهم. وثالثها، ما ترتب عن هذه الهجرة من حركة نشيطة لبناء المستوطنات لاستيعابهم، الأمر الذي أضاف ويضيف واقعاً جديداً يحتاج الى معالجة جديدة، سواء أكان ذلك من حيث إيقاف أو استمرار بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أو من حيث الواقع الذي تشكله هذه المستوطنات في اطار التسوية، اما تركها ليسكنها الفلسطينيون مع تعويض السلطات الاسرائيلية عنها، أو باستمرار بقاء المستوطنين فيها على ان يخضعوا للسلطة الفلسطينية، أو بترتيبات معينة لعلاقتهم باسرائيل، أو يهدم هذه المستوطنات بما يمثله ذلك من اهدار للموارد والزمن. ورابعها، ما تمثله هذه الهجرة من قاعدة محتملة للتوسع الاسرائيلي في المستقبل؛ إذ ان استمرار تدفق اليهود حتى ولو بمعدلات أقل قد يدفع القيادات الاسرائيلية الى التوسع، في مرحلة تالية، على حساب الدول العربية المجاورة، بما يمثل أولاً اضعافاً للتأييد العربي للقضية الفلسطينية، ثم انه يشكل عائقاً جديداً في طريق الوصول الى تسوية؛ إذ قد يصبح الجلاء من على مناطق التوسع الجديدة ذا أسبقية أولى أو أعلى من الوصول الى تسوية عادلة أو دائمة للقضية الفلسطينية. وآخرها، هي ان هذه الهجرة بأعدادها الغزيرة جعلت السلطات الاسرائيلية في حاجة شديدة الى موارد مالية كبيرة تصل الى عشرة مليارات دولار لاستيعاب المهاجرين الجدد الأمر الذي دفعها الى الاقتراض؛ وبذا أصبحت تحت ضغط الحاجة الى معونة من الولايات المتحدة الاميركية بالدرجة التي تجعلها مضطرة الى قبول أغلب مطالبها، إن لم تكن كلها.

الآراء السائدة لادارة الصراع

يمكن القول، ان الفكر العربي في ادارة الصراع تراوح، في السابق، بين أساسين نظريين لادارته: الأول، ان الصراع صراع وجود، وهو يرفض الوجود الاسرائيلي عموماً، ويعتبره منافياً للوجود العربي، وبالتالي، فانه اذا كان من المطلوب المحافظة على الوجود العربي، فلا بدّ من القضاء على اسرائيل؛ والثاني، وهو فكر أحدث من سابقه يستند الى ان الواقع يقول بأن اسرائيل حقيقة موجودة، وان ازالة هذا الوجود أمر غير وارد، وان الواقعية تطلبنا بالتعايش معه، وان نعمل على حصره داخل حدود اسرائيل ما قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ونكاد لا نجد خياراً ثالثاً وارداً بين الفكرين أو خارجهما، مع التسليم بان هناك من لا يحاول ان يجد، أصلاً، أساساً نظرياً للصراع، وبالتالي، يتناول جزئيات القضية والصراع ولا يبحث عن استراتيجية لادارته، وانما يتحدث عنه، ويعبر عن افكار وآراء تتعلق بجزئية أو بأخرى، ولا يعتبر نفسه مسؤولاً عن تصور لحل نهائي للقضية.

أمّا الصراع، فمن الملاحظ ان الذين يرون تصوراً عاماً للصراع، ربما يتوقفون عند